

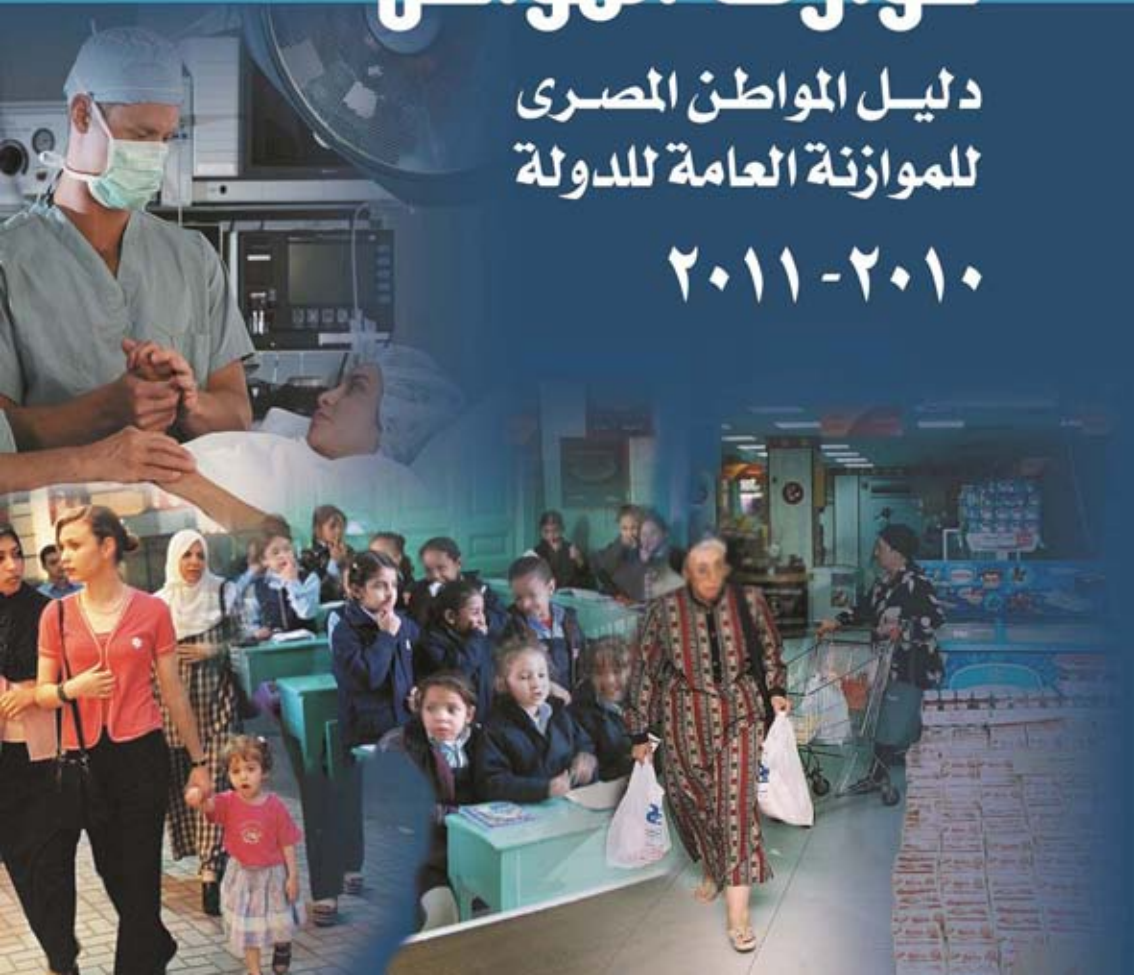


جمهورية مصر العربية  
وزارة المالية

# موازنة المواطن

دليل المواطن المصرى  
للموازنة العامة للدولة

٢٠١١-٢٠١٠



## لماذا نصدرها؟

«هذا هو الإصدار الأول من موازنة المواطن وهي مبادرة جديدة ترعاها وزارة المالية ، نستهدف منها اشراك المواطنين في ترتيب أولويات الإنفاق العام سواء على مستوى الدولة وعلى مستوى كل محافظة ومركز في الجمهورية. الهدف المرجو من هذه المبادرة هو نشر الثقافة والمعرفة بأمور الموازنة العامة لدى المواطن المصري وتحقيق المزيد من الشفافية حول المخصصات المالية الموجهة للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والشباب والرياضة وغيرها من الخدمات على مستوى الجمهورية ، وبالتالي تسمح للمواطن بإقتراح المشروعات التي يراها ذات أولوية في دائرة إقامته، وهو نوع مهم من المشاركة المجتمعية المطلوبة في إتخاذ القرار والذي سينصب في النهاية لخدمة المجتمع». لهذا من دواعي سرورى أن أقدم لكم "موازنة المواطن" كقناة جديدة للاتصال بين الحكومة والمواطنين..

**د. يوسف بطرس غالى**

وزير المالية





## • ما المقصود بموازنة المواطن ؟

- "موازنة المواطن" هي صورة مصغرة من الموازنة العامة للدولة يستطيع من خلالها المواطن أن يتعرف على أسس السياسة المالية و عناصر المخصصات المالية الموجهة للصراف على الخدمات المختلفة المقدمة له، وكذلك الإيرادات العامة التي تحصلها الخزانة من المصادر المختلفة.
- وقد تم إعداد هذه الوثيقة لمساعدة المجتمع في أن يباشر حقه في متابعة الإنفاق الحكومي، والإطلاع على موقف العجز والدين العام وتطور مؤشرات الاستقرار والأداء المالي في مصر. وسوف يتم تشجيع المحافظات على إعداد "موازنة مواطن" لكل محافظة توضح أوجه الإنفاق العام الموجهة خصيصاً لأبناء كل محافظه.



## • ما الذي تتضمنه الموازنة العامة للدولة ؟

- الموازنة العامة للدولة هي واحدة من أهم الوثائق التي يناقشها ويقرها مجلسا الشعب و الشورى كل سنة مالية (تبدأ السنة المالية في أول يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو) حيث توضح شفافية أمام المجتمع كافة بنود إيرادات الدولة المتوقعة من ضرائب ومنح وإيرادات غير ضريبية، وكذلك خطة الحكومة في إعادة ضخ هذه الإيرادات مرة أخرى لخدمة المجتمع من خلال الصرف على الأولويات في كافة المجالات مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة والشئون الدينية وغيرها من المجالات. ويتم عرض هذه النفقات طبقاً للتقسيم الاقتصادي المتعارف عليه دولياً ويشمل أبواب الأجور، وشراء السلع والخدمات والفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).
- كما تشمل الموازنة العامة حجم أقساط القروض المستحق سدادها أثناء السنة المالية، وكذا حجم الاقتراض المطلوب لتغطية تلك الأقساط وسداد العجز.
- وجدير بالذكر أن معظم الدول التي تسعى لتحقيق معدلات نمو لديها عجزاً في موازنتها وبالتالي زيادة في قيمة ديونها. إلا أن معيار التقييم الأساسي هو مدى النجاح في خفض نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى زيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب هذا الدين وخدمته دون الإضرار بأهدافه التنموية.



## مراحل إعداد الموازنة

- يتولى وزير المالية إعداد إطار مشروع الموازنة العامة للدولة ، الذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية.
- يتم إصدار منشور إعداد الموازنة العامة وإرساله إلى جميع الوزارات والهيئات العامة، ويتضمن الخطوط العامة لإعداد مشروع الموازنة.
- يتم تشكيل لجنة في كل وزارة أو هيئة عامة تتولى إعداد مشروع الموازنة الخاصة بها.
- بحث ودراسة مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة ومناقشتها مع المسؤولين.
- إعداد الإطار النهائي للموازنة وعرضه على مجلس الوزراء.
- فور اعتماد مجلس الوزراء لمشروع الموازنة يتم إرساله للسيد رئيس الجمهورية لإحالته إلي مجلسي الشعب والشورى.

## ما أهداف السياسة المالية بمصر؟

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة تعمل على توفير فرص تشغيل وعمل حقيقية، وبالتالي تحسين الأحوال المعيشية للمواطن.
- تحقيق الاستقرار المالي للموازنة العامة والدين في المدى المتوسط والبعيد.
- زيادة وتحسين حجم الإنفاق علي المجالات الاجتماعية والخدمات المقدمة للمواطن.
- زيادة قدرة الدولة علي مواجهة الأزمات التي قد تطرأ وتحييد اثارها عن المواطن قدر المستطاع.



*"نعمل من أجل دولة متنية حديثة .. توأكب واقع العالم في القرن الحادي والعشرين .. تقف بجانب الفقراء والبسطاء .. وتدفع بكل فئات شعبها إلى الأمام"*

من خطاب الرئيس محمد حسني مبارك ٢٠١٠

## سلامة أسس النمو الاقتصادي والمسار التنموي

- لقد استطاع الاقتصاد المصري أن يمتص اثر الصدمة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية وذلك بشهادة المؤسسات الدولية حيث حقق معدل نمو ٤,٧% في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- كما تشير النتائج المبدئية إلى تحقيق الاقتصاد المصري نمواً بنسبة ٥,١% للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. ولا شك ان هذه المعدلات تؤكد متانة وصلابة اقتصادنا الوطني خاصة إذا قورنت بمعدلات النمو السلبية في الدول المتقدمة والتي بلغت -٣,٢%، ونمو ٢,٥% في الدول والأسواق الناشئة (في المتوسط عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩).
- شهد معدل التضخم تراجعاً ملحوظاً، حيث بلغ في أكتوبر ٢٠١٠ نحو ١١% مقارنة بمتوسط ١٨,٣% في عام ٢٠٠٨.
- تم توفير مزيد من فرص العمل بلغت نحو ٢,٢ مليون فرصة عمل خلال الثلاث أعوام في مختلف المجالات. وبذلك تكون قد انخفضت معدلات البطالة من ١٠,٦% إلى ٨,٩%.



- يمكن تحقيق ذلك مع تراجع معدلات العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتتراوح بين ٣-٣,٥%.
- معنى ذلك زيادة استدامة الوضع المالي وإتاحة مزيد من الموارد تخدم الأهداف التنموية للمستقبل وللأجيال القادمة.

## الملاحح الأساسية للموازنة العامة لعام ٢٠١١/٢٠١٠

موازنة العام المالي ٢٠١١/١٠ هي السنة المالية الرابعة من الخطة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١١). والمعروف أن هذه السنة تأتي في فترة بداية تعافي الاقتصاد المصري من آثار الأزمة العالمية الكبرى والتي أنفقت الحكومة نحو ٢٤ مليار جنيه في مواجهتها خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠.

أهم المؤشرات الاقتصادية			
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١,٣٧٨,٠٠٠	١,٢٠٦,٧٠٠	٥٣٨,٥٠٠	الناتج المحلي (بالمليون جنيه)
%٥,٨	%٥,١	%٦,٨	نمو الناتج المحلي
١٧,٢٢٥	١٥,٢٩٦	٧,٤٨٠	متوسط الدخل (جنيه/عام)
%١١,٧	%١١,٧	غير متاح*	متوسط معدل التضخم

\* تم تعديل سلة السلع في منتصف العام مما يبطل المقارنة

### ملخص عمليات الموازنة العامة للدولة

الارقام بالمليارات جنيه			
موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	فجى ٢٠١٠/٢٠٠٩	فجى ٢٠٠٥/٢٠٠٤	مليون جنيه
٢٨٥,٨١٠	٢٦٨,١١٤	١١٠,٨٦٤	الإيرادات
٤,٣١٦٨	٣٦٥,٩٨٦	١٦١,٦١١	المصروفات
٨,٢٨٢	١٦٦	٨٦٦	صافي حيازة الأصول المالية
١,٩٠٠,٧٦	٩٨٠,٣٨	٥١,٦٤٣	العجز الكلي
%٧,٩	%٨,١	%٩,٦	العجز % من الناتج
%٧	%٩	%١١	اجمالي الدين العام

### توزيع المصروفات على الأبواب

الارقام بالمليارات جنيه		
موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	فجى ٢٠١٠/٢٠٠٩	التيهان
٩٥,٣٠٩	٨٥,٣٦٩	الأجور
٢٨,٨٥٧	٢٨,٠٥٩	شراء السلع والخدمات
٩١,١٤٣	٧٢,٣٣٣	الفوائد
١١٦,٦١٦	١٠٢,٩٧٤	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٣١,١٢٥	٢٨,٩٠١	المصروفات الأخرى
٤,٠١١٩	٤,٨٣٥٠	شراء الأصول غير المالية

وتعمل الحكومة اعتباراً من العام الجارى على العودة الى تنفيذ برنامج الضبط المالي وعلى خفض معدلات العجز الكلي (الفارق بين المصروفات والإيرادات مضافاً اليه صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي حيث من المستهدف أن يبلغ ٧,٩% من الناتج مقابل ٨,١% كنسبه عجز فعلية تحققت في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنةً بنسبه ٨,٤% كانت مستهدفة خلال ذات العام ، وذلك لتأمين استقرار الاقتصاد والقدرات المالية للدولة.

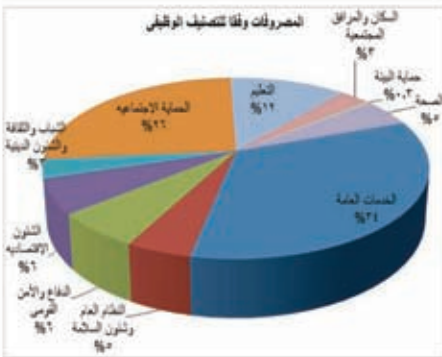
ومن المتوقع تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي لتحقيق ٧٦% من الناتج في نهاية يونيو ٢٠١١ (نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠) مقابل ٧٩% في نهاية ٢٠١٠.

## الالتزام تجاه الأجيال القادمة

- تهدف السياسة المالية الى خفض إجمالي نسبة الدين العام لأجهزه الموازنة العامة الى الناتج المحلي الى اقل من ٦٠% مع حلول عام ٢٠١٥/٢٠١٤.



بلغت جملة الاستثمارات في الاقتصاد المصري عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٢٢٧ مليار جنيه. تم تمويل نحو ٤٨ مليار جنيه من خلال الموازنة العامة، ونحو ٣٨ مليار جنيه استثمارات أجنبية مباشرة (ما يعادل ٦,٨ مليار دولار أمريكي).



تضمنت موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢٩ مليار جنيه مخصصات مالية لصناديق المعاشات في صورة تحويلات مباشرة وفوائد مستحقة على الصكوك وغيرها، وهو الأمر الذي يساعد على توفير تدفقات وسيولة نقدية تمكنها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها.

## الإنفاق الحكومي يستهدف تحسين أحوال المواطنين والنهوض بالاقتصاد

- يبلغ نصيب المواطن من إجمالي المصرفيات الحكومية نحو خمسة آلاف جنيه.
- تتفق الدولة نحو ٩٥ مليار جنيه على باب الأجور في موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ بارتفاع بنسبة ١٢% عن العام الماضي.
- يمثل هذا المبلغ أجور ٥,٨ مليون موظف عام بمتوسط إجمالي دخل ومزايا تأمينية ومزايا عينيه تبلغ نحو ١٣٦٠ جنيهاً شهرياً.
- ويوضح الجدول التالي بيان بالعلوات الخاصة التي أقرها مجلس الشعب منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥:

العام المالي	النسبة المقررة	الحد الأدنى أو الأقصى
٢٠٠٦/٢٠٠٥	20%	بعد أدنى ٣٠ جنيه ودون حد أقصى
٢٠٠٧/٢٠٠٦	10%	بعد أدنى ٣٦ جنيه ودون حد أقصى
٢٠٠٨/٢٠٠٧	15%	بدون حد أدنى أو أقصى
٢٠٠٩/٢٠٠٨	30%	بدون حد أدنى أو أقصى (وتم العمل به اعتباراً من مايو ٢٠٠٨)
٢٠١٠/٢٠٠٩	10%	بدون حد أدنى أو أقصى
٢٠١١/٢٠١٠	10%	بدون حد أدنى أو أقصى





الصناعة المصرية، والتي تهدف إلى محاربة الفقر ومساندة الفئات محدودة الدخل وكذا دفع عجلة التنمية الاقتصادية.



## برامج الحماية الاجتماعية ودعم محدودي الدخل

- تخصص الحكومة فى موازنة العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢١٥ مليار جنية من اجمالي المصروفات العامة لبرامج الإنفاق الاجتماعى ودعم السلع لحماية ومساندة الفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل.
- تولي الدولة أهمية قصوى لتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن كما يتضح من زيادة المخصصات لتلك الخدمات وأهمها:-

- الصحة العامة: زيادة المخصصات إلى ٢٠,٩ مليار جنية بزيادة قدرها ٢٤% عن العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.
- خدمات التعليم: زيادة المخصصات إلى ٤٨,٧ مليار جنية بزيادة قدرها ٥,٩% عن العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.
- خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية: زيادة المخصصات إلى ١٤,١ مليار جنية بزيادة قدرها ٧,٦% عن العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.
- خدمات الإسكان والمرافق العامة: زيادة مخصصاتها إلى نحو ٨ مليار جنية.

- وتبلغ مخصصات الموازنة نحو ١١٧ مليار جنية لبرامج الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المختلفة وتشمل دعم الغذاء والطاقة والمواصلات والتأمين الصحى للطلاب والإسكان الشعبى وحماية المزارعين بالإضافة إلى برامج دعم

برنامج الدعم المباشر والمساندة	الأرقام بالمليون جنة		من المصروفات %
	لغى ٢٠١٠/٢٠٠٩	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	
دعم الطاقة (بضمن)	٦٦,٥٢٤	٦٧,٦٨٠	١٦,٨%
بوتاجز	١٤,٠٠٠	١٢,٢٨٦	٢,٢%
نيزال (سولار)	٢٤,٧٦٤	٢١,٩٠٨	٧,٦%
بنزين	٦,٢٢٨	٦,٢٧٤	٢,٥%
عطر طبيعي	٦,٥٤٢	٦,٩٠٨	١,٧%
دعم السلع التوتبية (بضمن)	١٦,٨١٩	١٢,٥٨٥	٢,٤%
الخبز	١١,٦١٤	١٠,٥٢٥	٢,٦%
زيت التورين	١,٤٠٠	١,٠٧٢	٠,٢%
السكر	٢,٠٠٦	١,٥٢٤	٠,٤%
دعم الكهرباء	-	٦,٢٠٠	١,٦%
تشطيط الصناعات	٢,٢١٦	٤,٠٠٠	١,٠%
دعم المزارعين	٢٦٢	٢,٢١١	٠,٥%
التأمين الصحى	٢١٢	٤٢١	٠,١%
دعم الإسكان	١,٤٠٠	١,٠٠٠	٠,٢%
دعم نقل الركاب	٧٢٢	٨٥١	٠,٢%
بنود اخرى	٤,١٠٤	٤,٢٨٩	١,١%

## الإصلاحات الضريبية الأخيرة

شملت موازنة العام الحالي ٢٠١١/٢٠١٠ عدداً من الإصلاحات الضريبية والتي تضمنت بعض التعديلات على قانوني الضريبة على الدخل وضريبة المبيعات. وقد تم توحيد رسم الإنتاج على السجائر ليلبلغ ١٢٥ قرشاً للعلبة مع إضافة ٤٠% رسم إضافي من قيمة سعر البيع، كما تمت زيادة ضريبة المبيعات على الحديد من ٥% إلى ٨% وكذا خضوع الأسمنت لضريبة ٥% بدلا من رسم الإنتاج الحالي والبالغ ٢٠٥ جنية للطن. كما شهدت الموازنة هذا العام موافقة مجلس الشعب على تجريم عدم إصدار فاتورة. ومن المتوقع أن تساهم تلك الإجراءات بزيادة حصيللة الضرائب.

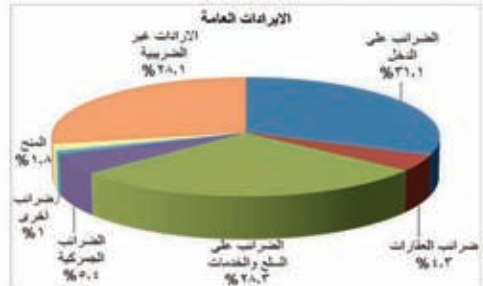
من المتوقع أن ترتفع إيرادات قناة السويس في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٥ مليارات دولار (٢٨ مليار جنيه) مقابل ٤,٥ مليار دولار (٢٥,٢ مليار جنيه) في العام المالي ٢٠١٠/٠٩. بعد التعافي من آثار الأزمة العالمية.



تطوير مطار القاهرة كنموذج من نماذج تطوير البنية التحتية

## تنوع مصادر الإيرادات العامة للوفاء باحتياجات المجتمع

- تقدر إجمالي الإيرادات العامة خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢٨٥,٨ مليار جنيه بزيادة قدرها ٨,٨% عن السنة الماضية.
- من المقدر أن تصل حصيللة الإيرادات الضريبية نحو ٢٠٠ مليار جنيه بزيادة ١٧,٦% عن العام المالي الماضي.
- تبلغ الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٨٠,٢ مليار جنيه بانخفاض قدره ٩% مقارنة بالعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك لشمول موازنة العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ على عدد من الإيرادات الاستثنائية غير المتكررة.



- في ضوء المقدر للمصروفات والإيرادات وصافي الحيازة، فإن العجز الكلي يقدر في موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ١٠٩ مليار جنية بنسبة ٧,٩% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل عجز فعلي محقق بلغت نسبته ٨,١% في ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتى هذا في الوقت الذي تعاني فيه العديد من دول العالم من تفاقم العجز، ليبرهن قوة أسس الاقتصاد المصري وقدرته على التعافي السريع من الأزمات.





## استمرار سياسة الإصلاح للارتقاء بأداء الاقتصاد

استمراراً لسياسة الإصلاح المؤسسي والتشريعي فقد تم صدور عدداً من القوانين وأهمها:-



وزير المالية د. يوسف بطرس غالي في مجلس الشعب

في ضوء سياسة الشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية جارى حالياً الأعداد لعدد من البرامج والمتضمنة المشروعات الأتية:-

- مشروع إنشاء ٢٨٧ مدرسة في ١٨ محافظه، وتجهيز وصيانة وتمويل هذه المدارس على مدى فترة زمنية تمتد ١٥ عاماً.
- مشروع إنشاء مستشفى جامعي جديد بمنطقة سموحة بسعة ٢٠٠ سرير و مستشفى المواساة بسعة ٢٣٠ سريراً.
- مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة بطاقة إجمالية قدرها ٢٥٠ ألف متر مكعب في اليوم.
- مشروع طريق شبرا- بنها بطول ٣٨ كم ومحور روض الفرج بطول ٤,٣ كم وعرض ٤م مقسمة إلى ٤ حارات في كل اتجاه.



ساهم مشروع إحلال ناكسي العاصمة في الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة، مع إعطاء لمسة حضارية للعاصمة.

القانون	أهدافه وأهم أحكامه
قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بفتح	جاه القانون ضمن خطه الدولة للحفز المالي عتب الأزمة المالية العالمية ببلغ ١٠ مليار جنيه موجبة لمشروعات الصرف الصحي ومياة الشرب والطرق وإسكان النوبة.
قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص	يهدف القانون إلى تشجيع الاستثمارات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية الأساسية والخدمات والمرافق العامة مثل بناء مدارس ومستشفيات ومحطات معالجة مياة الشرب وإنشاء الطرق.
قانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	شمل القانون تعديل الضريبة العامة على المبيعات على السجائر بواقع ٤٠% من سعر البيع للمستهلك بالإضافة الى ١٢٥ قرشا للعبوة، وان يخضع الأسمت الى ضريبة مبيعات بواقع ٥%، وان تخضع قضبان وعيدان حديد التسليح الى ضريبة بواقع ٨%.
قانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون التأمينات والمعاشات	يهدف القانون إلى تحقيق هدف الدولة في مد مظلة الحماية التأمينية لتشمل كافة المواطنين في نظام واحد متكامل يطبق على جميع فئات المجتمع ويتسم بالبساطة في التطبيق، كما يعمل على إيجاد علاقة مباشرة وقوية بين الأنتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم والمزايا التي يحصلون عليها.



## التطلع نحو المستقبل

- سوف تستمر السياسة المالية في العمل على زيادة معدلات النمو والتشغيل وإتاحة الموارد اللازمة لتوسيع قاعدة التنمية لتشمل جميع أنحاء الجمهورية.
- من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، نحو ٥,٨ - ٦%، ليعاود مسيرته في الارتفاع لما كان عليه قبل الأزمة المالية وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية والمالية خلال السنوات الخمس الماضية والتي ساهمت في تنوع مصادر نمو الاقتصاد المصري.
- العمل على خفض معدلات الدين إلى أقل من ٦٠% في الأجل المتوسط مع خفض معدلات العجز إلى ٣,٥-٣%.
- استكمال منظومة الإصلاح الضريبي لتحقيق مزيد من العدالة الضريبية.
- تطبيق النظام الجديد للتأمينات والمعاشات اعتباراً من أول ٢٠١٢ والإسهام في زيادة معدلات الادخار القومي.
- حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية و محدودي الدخل من خلال برامج أفضل للدعم والمساندة الاجتماعية.
- بلوغ حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي نحو ٣٥ مليار دولار وذلك يعني قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة أية التزامات خارجية ومواجهة الأزمات دون التأثير سلباً على أسس واستقرار الاقتصاد القومي.
- من المتوقع أن تستمر معدلات التضخم في التراجع. وسوف تستمر الحكومة خلال برنامجها المالي للعام ٢٠١١/٢٠١٠ في الالتزام بسياسة دعم وتوفير السلع الأساسية.



موقع وزارة المالية

[www.mof.gov.eg](http://www.mof.gov.eg)

الهيئة العامة للخدمات الحكومية

[www.mof.gov.eg/generalorg/](http://www.mof.gov.eg/generalorg/)

الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى

[www.nosi.gov.eg/](http://www.nosi.gov.eg/)

الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص

[www.pppcentralunit.mof.gov.eg/pppcusite/content/home/default](http://www.pppcentralunit.mof.gov.eg/pppcusite/content/home/default)

مصلحة الجمارك

[www.customs.gov.eg](http://www.customs.gov.eg)

مصلحة الضرائب العامة

[www.incometax.gov.eg](http://www.incometax.gov.eg)

مصلحة الضرائب العقارية

[www.Rta.gov.eg](http://www.Rta.gov.eg)

مصلحة الضرائب على المبيعات

[www.salestax.gov.eg](http://www.salestax.gov.eg)

وحدة تكافؤ الفرص

[www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/](http://www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/)





# وزارة المالية

وحدة السياسات المالية الكلية  
أبراج وزارة المالية - امتداد رمسيس  
مدينة نصر - القاهرة  
جمهورية مصر العربية

Tele: +(202)234-21284 Fax: +(202)226-861-561

E-mail: fm@mof.gov.eg

لمزيد من المعلومات  
ومتابعة أحدث التقارير الشهرية والسنوية  
يرجى زيارة موقعنا

[www.mof.gov.eg](http://www.mof.gov.eg)